● النَّوْعُ الخَامِسَ عَشَرَ:

# مَعْرِفَةُ الاعْتِبَارِ، والمُتَابَعَاتِ، والشَّوَاهِدِ

هذِهِ أُمُورٌ يَتَعَرَّفُونَ بِهَا حَالَ الحَدِيثِ.

(النوعُ الخامسَ عَشَرَ: معرفةُ الاعتبارِ والمتابعاتِ والشواهدِ.

هذه أمورٌ) يتداولها أهلُ الحديثِ (يَتَعرَّفون بها حالَ الحديثِ) يَنظرون هل تَفرَّد به راويه أو لا؟ وهل هُو مَعروفٌ أو لا؟

فالاعتبارُ أن تأتي[1] إلىٰ حديثٍ لبعضِ الرُّواةِ، فَتَعتبرَهُ[2] برواياتِ غيرِه مِنَ الرُّواةِ بَسبرِ[3] طُرقِ الحديثِ، لِتعرفَ[4] هل شاركَه[5] في ذلك الحديثِ راوٍ غيرُه فرواه عن شَيخه أو لا؟ فإن لم يكن فتنظرُ[6]: هل تابعَ

= كما قال فيه أبو حاتم: لو أن رجلًا وضع له حديثًا لم يفهم».

وفي «تلخيص المستدرك» (١/٣١٦ ـ ٣١٧) قال: «هذا حديث منكرٌ شاذ، أخاف لا يكون موضوعًا، وقد حيرني ـ واللّه ـ جودة سنده».

وقال في «سير الأعلام» (٩/٢١٨ ـ ٢١٩):

«هذا عندي موضوع، والسلام، ولعل الآفة دخلت علىٰ سليمان ابن بنت شرحبيل فيه، فإنه منكر الحديث، وإن كان حافظًا... وإنما هذا الحديث يرويه هشام بن عمار، عن محمد بن إبراهيم القرشي، عن أبي صالح، عن عكرمة، عن ابن عباس، ومحمد هذا ليس بثقة، وشيخه لا يدرىٰ من هو».

(١) في «م»: «يأتي».

(٢) في «ص»: «فيعتبرونه».

(٣) في «م»: «بسبب».

(٤) في «ص»: «ليعرف».

(٥) في «ص»: «يشاركه».

(٦) في «ص»: «فينظر».

أحدٌ شيخَ شيخِه فرواه عمَّن رَوىٰ عنه؟ وهكذا[١] إلىٰ آخرِ الإسناد؛ وذلك المتابعةُ، فإن لم يكن فتنظر[٢]: هل أتىٰ بمعناه حديثٌ آخَرُ؛ وهو الشاهدُ؟ فإن لم يكن، فالحديثُ فردٌ، فليس الاعتبارُ قَسيمًا للمُتابع والشاهِد، بل هو هيئةُ التوصلِ إليهما.

* * *

**فَمِثَالُ الاعْتِبَارِ: أَنْ يَرْوِيَ حَمَّادٌ - مَثَلاً - حَدِيثًا لا يُتَابَعُ عَلَيْهِ عَنْ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فيُنْظَرُ -: هَلْ رَوَاهُ ثِقَةٌ غَيْرُ أَيُّوب عَن ابْنِ سِيرِينَ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَغَيْرُ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وإلاَّ فَصَحَابِيٌّ غَيْرُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فأيُّ ذَلِكَ وُجِدَ عُلِمَ أَنَّ لَهُ أَصْلاً يرجعُ إِلَيْهِ، وإلاَّ فَلاَ.**

(**فمثالُ الاعتبارِ: أن يَرويَ حمادُ**) بنُ سلمةَ (**مثلًا حديثًا لا يُتابعُ عليه، عن أيوبَ، عن ابنِ سيرينَ، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ؛ فينظرُ: هل رواه ثقةٌ غير أيوبَ عن ابنِ سيرينَ، فإن لم يُوجد**) ثقةٌ غيرُهُ (**فغيرُ ابنِ سيرينَ عن أبي هريرةَ، وإلا**) أي: وإن لم يوجد ثِقةٌ عَن أبي هُريرة غيره (**فصحابيٌ غيرُ أبي هريرةَ عن النبيِّ ﷺ، فأيُّ ذلك وُجِد عُلِم**) به (**أَنَّ له**

---

(١) في «م»: «وكذا».

(٢) في «ص»: «فينظر».

**أصلًا يرجعُ إليه ، وإلا )** أي وإن لَم يُوجد شَيءٌ من ذلك **( فلا )** أصلَ له[١] .

كالحديثِ الذي رواه الترمذيُّ[٢] مِن طريقِ حمادِ بنِ سلمةَ ، عن

---

(١) أصل هذا الكلام للإمام ابن حبان البستي ، فرأيت أن أثبت هنا نص كلامه ؛ فإنه أوضح وأبين ، وقد شرحته في «شرح لغة المحدث» (ص ٢٩١ ـ ٢٩٤) ، فليرجع إليه من شاء .

قال ابن حبان في «مقدمة الصحيح» (١/ ١٤٣ ـ ١٤٤ ـ إحسان) :

«وإني أمثّل للاعتبار مثالًا يستدرك به ما وراءه .

وكأنَّا جئنا إلىٰ حماد بن سلمة ، فرأيناه روىٰ خبرًا عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب .

فالذي يلزمنا فيه التوقف عن جرحه ، والاعتبار بما روىٰ غيره من أقرانه :

فيجب أن نبدأ ، فننظر هذا الخبر : هل رواه أصحاب حماد عنه ، أو رجل واحدٌ منهم وحده؟ فإن وجد أصحابه قد رووه ، عُلِمَ أن هذا قد حدث به حماد ، وإن وجد ذلك من رواية ضعيف عنه ، أُلزق ذلك بذلك الراوي دونه .

فمتىٰ صحَّ أنه روي عن أيوب ما لم يتابع عليه يجبُ أن يُتوقف فيه ، ولا يُلزق به الوهن .

بل ينظر : هل روىٰ أحدٌ هذا الخبر من الثقات عن ابن سيرين غير أيوب ، فإن وجد ذلك ، عُلم أنَّ الخبر له أصل يرجع إليه .

وإن لم يوجد ما وصفنا ، نظر حينئذٍ : هل روىٰ أحدٌ هذا الخبر عن أبي هريرة غير ابن سيرين من الثقات ، فإن وجد ذلك ، عُلم أنَّ الخبر له أصل .

وإن لم يوجد ما قلنا ، نُظر : هل روىٰ أحد هذا الخبر عن النبي ﷺ غير أبي هريرة؟ فإن وجد ذلك ، صحَّ أن الخبر له أصل .

ومتىٰ عدم ذلك ، والخبرُ نفسه يخالفُ الأصول الثلاثة ، عُلم أن الخبر موضوع لا شك فيه ، وأن ناقله الذي تفرَّد به هو الذي وضعه . هذا حكم الاعتبار بين النقلة في الروايات» .

(٢) «الجامع» (١٩٩٧) .

أيوبَ ، عنِ ابنِ سيرين ، عَن أبي هريرة ـ أُراه رَفَعه : «**أَحبِب حَبيبَكَ هَونًا مَا**» ـ الحديث .

قال الترمذيُّ : غريبٌ لا نَعرفُه بهذا الإسنادِ إلَّا مِن هذا الوجهِ .

أي : مِن وجهٍ يَثبتُ ، وإلَّا فقد رواهُ الحَسَنُ بنُ دِينارٍ عَنِ ابنِ سِيرينَ[1] ، والحَسَنُ مَتروكُ الحديثِ ، لا يَصلُحُ للمتابعاتِ .

* * *

**والمُتَابَعَةُ : أنْ يَرْوِيَهُ عَنْ أيُّوبَ غَيْرُ حَمَّادٍ وَهِيَ المُتَابَعَةُ التَّامَّةُ ، أوْ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ غَيْرُ أيُّوبَ ، أوْ عنْ أبِي هُرَيْرَةَ غَيْرُ ابْنِ سِيرِينَ ، أوْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَحَابِيٌّ آخَرُ ـ فَكُلُّ هَذَا يُسَمَّىٰ مُتَابَعَةً ، وتَقْصُرُ عَنِ الأُولَىٰ بِحَسَبِ بُعْدِهَا مِنْهَا ، وتُسَمَّىٰ المُتَابَعَةُ شَاهِدًا .**

**والشَّاهِدُ : أنْ يُرْوَىٰ حَدِيثٌ آخَرُ بِمَعْنَاهُ ، وَلا يُسَمَّىٰ هَذَا مُتَابَعَةً .**

(**والمتابعةُ : أن يرويَه عن أيوبَ غيرُ حمادٍ ، وهي المتابعةُ التامةُ ، أو**) لم يَروِه عنه غيرُه ، ورَواه (**عن ابنِ سيرينَ غيرُ أيوبَ ، أو عن أبي هريرةَ غيرُ ابن سيرينَ ، أو عن النبيِّ ﷺ صحابيٌّ آخَرُ**) غيرُ أَبي هُريرة (**فكلُّ هذا يُسمَّىٰ متابعةً ، وتَقصُرُ عن**) المُتابَعةِ (**الأولىٰ بحسبِ بُعدِها منها**) أي بِقَدرِهِ .

(**وتُسمَّىٰ المتابعةُ شاهدًا**) أيضًا .

---

(١) كما عند ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٧١١ ، ٧١٢) في ترجمة الحسن بن دينار .

(**والشاهدُ : أن يُروىٰ حديثٌ آخَرُ بمعناه ، ولا يُسَمَّىٰ هذا متابعةً**) فَقد حَصَل اختصاصُ المتابعةِ بما كان باللفظِ ، سواءٌ كان مِن روايةِ ذلك الصحابيِّ أَم لا ، والشاهدُ أَعمُّ ، وقِيل : هُو مَخصوصٌ بما كان بالمعنىٰ كَذلك .

وقال شيخُ الإسلامِ[1] : قد يسُمَّىٰ الشاهدُ متابعةً أيضًا ، والأمرُ سهلٌ .

مثالُ ما اجتمعَ فيه المتابعةُ التامَّةُ والقاصِرةُ والشاهِدُ : ما رواهُ الشَّافعيُّ في «الأُمّ»[2] عن مالكٍ ، عن عبدِ اللَّه بنِ دينارٍ ، عن ابن عُمر ، أن رسول اللَّه ﷺ قال : «**الشَّهرُ تِسعٌ**[3] **وعِشرُونَ ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّىٰ تَرَوا الهِلَالَ ، ولا تُفطِرُوا حَتَّىٰ تَرَوهُ ، فإنْ غُمَّ عليكم فَأَكمِلُوا العِدَّةَ ثَلاثِينَ**» .

فهذا الحديثُ بهذا اللفظِ ظَنَّ قومٌ أنَّ الشافعيَّ تفرَّدَ به عن مالكٍ ، فعدُّوه في غَرائبهِ ؛ لأنَّ أصحابَ مالكٍ رَوَوهُ عنه بهذا الإسنادِ بلفظِ : «**فإن غُمَّ عَليكُم فَاقدُرُوا لَهُ**»[4] .

لكن ؛ وَجدنا للشافعيِّ مُتابِعًا ، وهو عبدُ اللَّهِ بنُ مَسلمة القعنبيُّ ، كذلك أخرَجه البُخاريُّ[5] عَنه عن مالكٍ ، وهذه مُتابَعةٌ تامةٌ .

وَوَجدنا له متابعةً[6] قاصِرَةً في «صحيح ابنِ خزيمةَ»[7] مِن روايةِ

(١) «نزهة النظر» (ص : ١٠٢) .
(٢) «الأم» (٢/١٠٣)
(٣) في «ص» : «تسعة» .
(٤) أخرجه : مالك (ص : ١٩٢) .
(٥) «صحيح البخاري» (٣/ ٣٤) .
(٦) في «ص» بعده : «تامة» ، وهو خطأ .
(٧) «صحيح ابن خزيمة» (١٩٠٩) .

عاصمِ بن محمدٍ ، عن أبيهِ محمدِ بنِ زيدٍ ، عن جَدِّه عبدِ اللَّه بنِ عُمَر بلفظ : «**فَأَكمِلُوا**[١] **ثَلاثِينَ**» .

وفي «صحيح مسلمٍ»[٢] من رواية عبيد اللَّه بن عمر ، عن نافعٍ ، عن ابنِ عمر بلفظِ : «**فاقدروا ثلاثين**» .

وَوَجَدنا له شاهِدًا رواه النَّسائيُّ[٣] مِن روايةِ محمدِ بن حنينٍ ، عنِ ابنِ عباسٍ ، عنِ النبيِّ ﷺ ، فذكَر مِثلَ حديثِ عبدِ اللَّه بنِ دينارٍ ، عنِ ابنِ عُمَر ، بلَفظِهِ سواء .

ورواه البخاريُّ[٤] مِن روايةِ محمدِ بنِ زيادٍ ، عن أبي هريرة ، بلفظِ : «**فَإِنْ أُغمِي عَلَيكُم فَأَكمِلُوا عدَّةَ شَعبَانَ ثَلَاثِينَ**» ؛ وَذلك شاهدٌ بالمعنىٰ .

* * *

**وَإِذَا قَالُوا فِي مِثْلِهِ : تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ أَوِ ابْنُ سِيرِينَ أَوْ أَيُّوبُ أَوْ حَمَّادٌ ، كانَ مُشْعِرًا بانْتِفَاءِ المُتَابَعَاتِ ، وإِذَا انْتَفَتْ مَعَ الشَّواهِدِ ، فَحُكْمُهُ ما سَبَقَ فِي الشَّاذِّ .**

(**وإذا قالوا في مِثله**) أي : الحديث (**تَفَرَّد به أبو هريرة**) عَنِ النبيِّ ﷺ

---

(١) زاد في «ص» : «العدة» ، وهو خطأ ، كما في «صحيح ابن خزيمة» (١٩٠٩) ، و«نزهة النظر» (ص١٠١) .

(٢) «الصحيح» (٣/ ١٢٢) .

(٣) «سنن النسائي» (٤/ ١٣٥) .

(٤) «صحيح البخاري» (٣/ ٣٤ ، ٣٥) .

(**أو ابنُ سِيرينَ**) عن أبي هريرة ( **أو أيوبُ**) عن ابن سيرينَ (**أو حمادٌ**) عن أيُوبَ (**كان مُشعِرًا بانتفاءِ**) وجوه (**المتابعاتِ**) فيه .

(**وإذا انتَفَتِ**) المتابعاتُ (**مع الشواهدِ ، فحكمُه ما سَبَق في الشاذِّ**) مِن التَّفصيل .

❊ ❊ ❊

**ويَدْخُلُ فِي المُتَابَعَةِ والاسْتِشْهَادِ رِوَايَةُ مَنْ لا يُحْتَجُّ بِهِ ، ولا يَصْلُحُ لِذَلِكَ كُلُّ ضَعِيفٍ .**

(**وَيدخُلُ في المتابعةِ والاستشهادِ روايةُ مَن لا يُحتَجُّ به ،ولا يَصلُحُ لذلك كلُّ ضعيفٍ**) كما سيأتي في ألفاظِ الجَرحِ والتَّعديل[1] .

❊ ❊ ❊

---

(١) وكما تقدم أيضًا في الفرع الثالث من الحديث الحسن .